النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

مركز العمل المجتمعي
Community Action Center

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

على شفا نكبة أخرى، يتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك بشكل عاجل لوقف التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل في غزة ومحاولاتها إعادة رسم جغرافية المنطقة.

دعوة لحضور مؤتمر صحفي

قد نكون على مسافة أيام فقط من نكبة جديدة، وهي "الكارثة" التي شهدت تهجير ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني ونفيهم قسرًا مع قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي. ومع وجود 1.4 مليون فلسطيني من النازحين داخليًا في غزة، وتصاعد الضغوط في جنوبها، فإن التهجير القسري إلى مصر أصبح وشيكًا. وبذا يغدو الوقف الفوري والكامل لجميع الأعمال العدائية أمرًا لا غنى عنه لمنع حدوث نكبة أخرى.

ندعوكم بوصفنا مجموعة من المحامين الدوليين والمتخصصين في مجال حقوق الإنسان إلى مؤتمر صحفي للتأكيد على المطالبة باتخاذ إجراءات فورية تمنع حدوث نكبة أخرى، وتقديم خلفية تاريخية، وقانونية وسياسية للكارثة التي تتكشف أمام أعيننا.

التاريخ: الإثنين 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

التوقيت: 1:00ظهرًا بتوقيت جرينتش، 2:00 ظهرًا بتوقيت وسط أوروبا، 3:00عصرًا بتوقيت فلسطين، 4:00 عصرًا بتوقيت الأردن

طريقة الانعقاد: رقميًا عبر زووم

رابط التسجيل:

https://dialogueedge.zoom.us/meeting/register/tZwsfuuuqzIqHNAadZICf__d6mEJc8Xt9Mdq

فور التسجيل سيتم إرسال بريد الكتروني برابط الاجتماع

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ rsaifi@ardd-jo.org

[2] نشكل جزءًا من مجموعة عمل مخصصة تم تشكيلها بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 لرصد التطهير العرقي المستمر في قطاع غزة في المقام الأول بل وفي الضفة الغربية كذلك ومعالجته. ويعمل أعضاء المجموعة لصالح منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، ومركز العمل المجتمعي (جامعة القدس)، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، بينما يشارك آخرون بصفتهم الشخصية.

على شفا نكبة أخرى

على مدى الأيام القليلة الماضية، أصبح من الجلي بمكان أن نية دولة الاحتلال الإسرائيلي الحقيقية من عدوانها الحالي على غزة، هذا ما استثنينا الانتقام من الهجوم الذي تعرضت له، تتلخص في تهجير أكبر عدد ممكن من سكان غزة الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم 2.3 مليون نسمة قسراً إلى مصر.

وقد ظهرت مؤخرًا ورقتا سياسات، أولاهما صادرة عن مركز أبحاث وثيق الصلة بمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والذي يرأسه مسؤولون سابقون في الأمن القومي، أما الثانية، فصادرة عن مكتب وزير الاستخبارات الإسرائيلي، وتناقش الورقتان بقدر كبير من التفصيل خططًا لممارسة التطهير العرقي ضد العديد من الفلسطينيين، إن لم يكن جميعهم، وذلك بتهجيرهم من قطاع غزة إلى مصر.

تقلل القيادة الإسرائيلية من أهمية الورقتين المذكورتين آنفًا. ومع ذلك، فقد شهد الطلب الأخير الذي قدمته إدارة بايدن إلى الكونغرس للحصول على 105 مليارات دولار لدعم إسرائيل وأوكرانيا، إشارة واضحة إلى تمويل «الاحتياجات المحتملة لسكان غزة الفارين إلى البلدان المجاورة» والتي، إلى جانب تقارير إعلامية أخرى (هنا وهنا) تشير إلى أن تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين من قطاع غزة هو مسألة قد خضعت للنقاش وتم الاتفاق عليها بين المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) وإدارة بايدن. وتمثل هذه الخطط محاولة لإعادة رسم جغرافية المنطقة.

وبعيدًا عن الكلمات، فإن تصرفات دولة الاحتلال في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تحمل كل السمات التي تميز ما يمكن اعتباره مقدمة إلى التهجير الجماعي. بعد أن تعرض سكان غزة بالفعل للحصار غير القانوني، الذي يعود إلى زمن العصور الوسطى، منذ 16 عامًا، والذي جعل المنطقة، ووفقًا للأمم المتحدة، غير آهلة للسكن أساسًا منذ عام 2020. يتعرض سكان غزة الآن لحصار أكثر صرامة -يمنع دخول الماء، والغذاء، والكهرباء والوقود وغيرها من الضروريات الأساسية إليها- إلى جانب القصف الذي يتعرض له القطاع والذي يعد الأكثر كثافة على الإطلاق، إذ أدى إلى مقتل 8,525 شخصًا وإصابة 21,543 آخرين حتى تاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول، ويقال إن 67 في المئة منهم من الأطفال والنساء.

في 13 تشرين الأول/أكتوبر، أمرت إسرائيل الفلسطينيين في شمال قطاع غزة، بما في ذلك العاملين في المجال الإنساني، بالتحرك جنوب وادي غزة. وقد تكرر هذا الأمر عدة مرات منذ ذلك الحين ولا يزال ساري المفعول. وحتى 30 تشرين الأول/أكتوبر، صار أكثر من 1.4 مليون شخص من النازحين داخليًا، حيث لجأ 672 ألف شخص إلى 150 مدرسة تابعة للأونروا. ويبلغ متوسط عدد النازحين في كل مأوى منها أكثر من ثلاثة أضعاف الطاقة الاستيعابية المنشودة من إنشائه.

وعلى الرغم من الدعوة إلى إخلاء منازل السكان، واصلت دولة الاحتلال الإسرائيلي قصفها لجميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك جنوبه. منذ 21 تشرين الأول/أكتوبر، دخلت كميات صغيرة من الإمدادات الإنسانية -باستثناء الوقود- عبر معبر رفح الحدودي مع مصر، على الرغم من أن الكميات الحالية تمثل جزءًا صغيرًا مما هو مطلوب لمنع حدوث المزيد من التدهور في الوضع الإنساني. وقررت حكومة الحرب الإسرائيلية في 18 تشرين الأول/أكتوبر السماح بمرور الماء، والغذاء والإمدادات الطبية عبر مصر، إلى مناطق جنوب غزة وحسب، وذلك في استثناء صريح لمناطق الشمال.

يتزايد سوء الأوضاع في جنوب قطاع غزة جراء القصف المستمر وحالات التدفق الجماعي للسكان من شماله. في 29 تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم آلاف الأشخاص العديد من مستودعات الأونروا ومراكز التوزيع في مناطق وسط غزة وجنوبها للحصول على دقيق القمح وغيره من أساسيات البقاء على الحياة مثل مستلزمات النظافة. ووفقًا لمدير الأونروا في غزة، تعد «هذه علامة مثيرة للقلق على بدء النظام المدني في الانهيار بعد ثلاثة أسابيع من الحرب والحصار المشدد على غزة، فالناس يعانون الخوف، والإحباط واليأس.»

من جهة أخرى، تتصاعد دعوات الفلسطينيين اليائسة إلى فتح معبر رفح يومًا بعد يوم. وفي ضوء هذه المستجدات، تزداد احتمالية أن يشق الفلسطينيون طريقهم عبر حدود رفح خلال الأيام والأسابيع المقبلة، كما فعلوا في عام ٢٠٠٨. وعلى عكس ما حدث آنذاك، فمن غير المتوقع أن تسمح دولة الاحتلال الإسرائيلي للاجئين بالعودة هذه المرة إلى القطاع.

وبينما تتجه كل الأنظار نحو غزة، تشهد الضفة الغربية نزوحًا جماعيًا آخر: فقد نزح ما يقرب من ألفي فلسطيني بسبب عنف المستوطنين ضدهم منذ عام 2022، أي ما نسبته 43% منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويؤدي عنف المستوطنين المتزايد بدعم من الجيش الإسرائيلي وسلطات الاحتلال إلى تهجير العائلات الفلسطينية من منازلها، وآخر الأمثلة على ذلك هو تهجير كامل سكان قرية زنوتا الواقعة في تلال جنوب الخليل، بسبب اعتداءات المستوطنين على العائلات القاطنة فيها وترويعهم.

ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لمنع حدوث نكبة أخرى

نرفض بشدة التطهير العرقي المستمر الذي تمارسه دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين وندعو إلى:

- الوقف الفوري والكامل لجميع الأعمال العدائية.
- الإلغاء الفوري لجميع أوامر «الإخلاء» والعودة الآمنة دون عوائق لجميع الفلسطينيين النازحين داخليًا إلى منازلهم.
- التوفير الفوري، والمتواصل، والكافي للسلع والخدمات الأساسية دون عوائق للمدنيين في جميع مناطق قطاع غزة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الماء، والغذاء، والإمدادات الطبية، والوقود، والكهرباء.
- توفير الوصول الفوري، والكامل، والمستدام والآمن ودون عوائق للأونروا والوكالات الإنسانية الأخرى التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات الإنسانية الأخرى.
- والعمل بشكل عاجل على إنشاء آلية ضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وفقًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

يرجى حضور المؤتمر الصحفي ومساعدتنا في كشف الحقيقة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث نكبة أخرى.